نحو رؤية سليمة للمذاهب الإسلامية في المناهج الجامعية

الدكتور مصطفى باجو

جامعة سلطان قابوس بمسقط

عناصر الموضوع تتناول تمهيدا، ومحاور ثلاثة:

الأول: واقع الجامعات الإسلامية والتفاهم بين المذاهب.

الثاني: قراءة في بعض المقاييس الدراسية بالجامعات الإسلامية.

الثالث: حول جهود إصلاح المنظومة الجامعية وشروط نجاحها.

التمهيد:

الإسلام آخر رسالات الله إلى الإنسان، بُنِيَت دعائمه على العلم والعرفان، وقامت حقائقه على التبيان والبرهان، وكانت "اقرأ" أول آية نزل بها القرآن.

وأوضح الرسول عليه السلام للناس معنى القراءة الرشيدة، وأنها لا تقتصر على فهم الحروف وتلاوة الكلمات، بل تعدوها لفهم أسرار الله في ما رسم من مقاصد في كتابه المعصوم، وفي ما أودع من بدائع في الكون المنظوم، وهو ما تمّ بيانه في مفتتح الوحي الإلهي لمحمد عليه السلام، ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ()خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ()اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ()الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ() عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلق: 1-5]. فقد جمعت بين قراءة معاني الوحي المنـــزّل في القرآن، وقراءة بديع الخلق الكامن في الإنسان.

كما جاء الإسلام دين توحيد في التصور والمعتقد، ووحدة في السلوك والمنهج، والتحام في صفوف المسلمين، وتنظيم علاقات الناس ببعضهم وعلاقتهم بالله. اتسم منهج الإسلام بالوضوح والنقاء في الجوهر والمخبر، والثبات في الأصول والمرونة في الفروع، وكانت سيرة الرسول ﷺ تجسيدا لهذه المبادئ والقيم، وتطبيقا عمليا لتعاليم القرآن الكريم.

وعلى هذا النهج السديد سار الصحابة الكرام، مستهدين بتوجيه الرسول عليه

السلام، فوعوا جوهر الرسالة، وأعْلَوا صرح الحضارة الإنسانية كما أرادها الله ورسمها القرآن. وأنشأ الإسلام من هؤلاء الأعراب الأجلاف جيلا فريدا في تاريخ البشرية، وبنى مجتمعا كان ولا يزال مطمح الناس، والمثل الأعلى لمن ينشد السعادة في الحياة.

ورغم ما حدث من أخطاء في الحياة الفردية والجماعية لبعض أبناء الجيل الأول، جيل الصحابة الكرام، فإن تلك الأحداث بمجموعها لن تنال من المبادئ السامية للنموذج البشري الذي ضربوه، وللمستوى الخلقي والحضاري الذي حققوه.

ولكن ثمة حقيقة مرة لا تُنكَر، وهي الإقرار بالثقل الكبير والأثر الخطير الذي تركته أحداث الفتنة الكبرى على العصور اللاحقة، وما خلّفته من دخان كثيف في ضمائر وعقول أبناء الإسلام؛ مما حجب عنهم رؤية بعضهم على الصورة الحقيقية، وحال دون تحقيق وحدتهم التي دعا القرآن إليها، وجهد الرسول ﷺ لتجسيدها.

وتراكمت آثار الفتنة عبر القرون وتركت بصماتها بارزة في عدد غير يسير من النتاج الفكري للمسلمين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، ثم توارثت الأجيال تلك الآثار، وأحاطتها بهالة من الإجلال والإكبار، ورسخت في ضمائر الناس وعقولهم، حتى أضفت عليها طابع القداسة، فغدت وكأنها تنـــزيل من حكيم حميد.

ومن هذه الأخطاء اشتد بلاء المسلمين، وتوزعتهم الآراء والمذاهب أحزابا متنافرة ومتصارعة، ذاهلين عن جوهر الإسلام ومبادئه الجامعة، فأضاعوا الأندلس، وكثيرا من ديار الإسلام، ولا زالت الفُرقة تعمل فعلها في النفوس، وتؤرّث نيران العداوة والخصام.

وما يحياه المسلمون اليوم من مذلة وهوان، وتخلف وضياع، هو في الواقع نتيجة هذا الفهم السقيم، والحيد عن القراءة الرشيدة لكتاب الوحي، وكتاب الكون وفق منهج الإسلام الصحيح، فغدوا: كالعير في البيداء يقتلها الظماوالماء فوق ظهورها محمول.

ومن أهم مواقع التغيير المنشود في المجتمع المسلم قلاع العلم الحديثة، وحصونه الشامخة التي انتشرت معالم هدي في ربوع العالم الإسلامي بمختلف اختصاصاتها، وبخاصة معاهد

وكليات الشريعة.

وفي هذه المقاربة نحاول تسليط الضوء على هذه المواقع في قراءة مقاصدية لوظيفة الجامعات في محيطها الاجتماعي، لمعرفة محلها من الإعراب في تحقيق فاعلية الإسلام في الحياة، وتجسيد أهدافه في المجتمع، من ترجمة الأخوة المنشودة بين المسلمين والتفاهم المطلوب بينهم، مهما يكن بينهم من اختلاف الأفهام والقناعات، في إطار ما يحتمله الدين، وتسعه مظلته الواسعة وشريعته السمحة.

المحور الأول: واقع الجامعات الإسلامية والتفاهم بين المذاهب.

دور الجامعة في المجتمع: تُعدّ الجامعة في عالمنا المعاصر محور تطوير المجتمع، ونافذته على المستقبل، والمجهر الذي يكشف علله وأدواءه، والطبيب الذي يُبَصِّرُه بطرق العلاج، والربان الذي يوجه السفينة إلى بر الأمان. ولئن كان دور الجامعة بالصورة التي أوضحنا، فإن الأمر يغدو أكثر توكيدا بالنسبة لتخصصات العلوم الإنسانية، القائمة على الحفاظ على خصائص الإنسان ومقومات وجوده المعنوية، وهو أشد خطرا وأعمق أثرا بالنسبة للجامعات الإسلامية في مجتمعات المسلمين، ذلك أنها تجسد مهمة العلماء في خلافة الأنبياء، تنويرا للأفكار، وإصلاحا للنفوس، وإرشادا لها إلى طريق الخير، وتوثيق صلتها بجوهر الدين، وتحقيق أحكامه وقيمه في دنيا الناس أفرادا كانوا أم جماعات، مهما اختلفت مواقعهم ومراتبهم في الحياة.

ريادة الجامعات الإسلامية في ترسيخ القيم الإسلامية. وهنا يصدق على الجامعات الإسلامية أنها رائدة المجتمع المسلم بحق، والرائد لا يكذب أهله، وتتجلى هذه الريادة في تجلية وتحقيق قيم عليا هي من صميم مقاصد الإسلام. ومن أبرز هذه المقاصد: تحرير الإنسان من عبادة الإنسان وسلطان الشهوات. ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا﴾[النساء: 27]. ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[مريم: 59].

-تحرير العقل من الأوهام والخرافات. ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[يونس:36].

-حثه على التفكير السليم للوصول إلى عبادة الله عن علم واقتناع ويقين. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[العنكبوت: 20]. وما أكثر آيات القرآن الداعية إلى النظر والتفكر في خلق الله، للوصول إلى حقيقة الإيمان.

-الدعوة إلى الدين بالحجة والإقناع، ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ﴾[البقرة:256].

-التسامح مع الآراء في إطار احترام المعتقد الصحيح، بناء على تعاليم القرآن وتوجيهاته: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[البقرة:83].

-توفير القيم الأساسية المتعارف عليها في الجامعة باعتبارها فضاء فكريا فسيحا، يوفر كرامة العقل وحرية الرأي، والموضوعية في التحليل، واعتماد الحجة في الإقناع والحرية في الاقتناع. ومن مستلزمات ذلك:

-عدم قطع طريق الحوار أمام الآخر.

-أن الجميع في المنطلق على قدم المساواة في احتمال الصواب والخطأ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾[سبإ: 24].

-تحمُّل كل إنسان مسؤولية معتقده ومنهجه، ولا يحق لأيٍّ كان أن ينصِّب نفسه قاضيا على فكر أحد، ﴿قُلْ لاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلاَ نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[سبإ: 25]. ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾[يونس:41].

-أن الحكم الفاصل بين الناس سيكون غدا يوم الحساب: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[السجدة:25]. ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا

بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴾[سبإ:26].

واقع الجامعات الإسلامية: ولدت الجامعات الإسلامية في محيط فكري مليء بالمتناقضات، يغلب عليه السلبية والانبهار بالحضارة الغربية الغازية، وإن تبنتها قناعات علمية غيورة وحريصة على استرجاع مجد المسلمين، وتحقيق الشهود الحضاري للأمة، باسترجاع علوم الإسلام مكانتها ودورها الريادي في المجتمعات الإسلامية والعالم أيضا.

وقد تحقق بعض هذه الطموحات في الواقع، وقامت الجامعات والمعاهد الإسلامية بدورها قدر مستطاعها، وحسب مؤهلات القائمين عليها، علميا وفكريا وماديا.

غير أن الإنصاف يقتضي الاعتراف بأن الطموح كان أكبر من حجم الطاقات المتوفرة، فلم تواكبه باستمرار كفاءات علمية مقتدرة، تترجمه إلى بناء عملي متناسق البناء، قائم على التصور السليم، والتخطيط الدقيق، والسير الواعي نحو الهدف المنشود، وتسخير طاقات العقل المسلم المستنير لتصحيح أخطاء الفهم والقراءة، لكتاب الوحي ولكتاب الكون على حد سواء.

بل أصبح -وللأسف- بعض المعاهد والكليات الإسلامية مجالا لتكريس الأخطاء، واستنساخ الانحراف الفكري في عديد من الأحيان، وإن لبست لبوس العصرنة، في شكلها الخارجي، من وضع البرامج، وطبع الكتب، وتسمية المكونين بألقاب الرتب العلمية الحديثة، فالواقع المعاصر لهذا النوع من المعاهد والجامعات الإسلامية لا يدعو إلى التفاؤل، للخلل الحاصل إن في مناهجها ومقرراتها، أو في أساتذتها ومؤطريها، أو في طلبتها وباحثيها.

قضية المناهج: تشكو العديد من الجامعات والمعاهد الإسلامية من غياب المنهج وتذبذب البرامج. ولا يكاد يختلف اثنان من المهتمين بالدراسات الإسلامية في جامعاتنا، في الحكم على البرامج الجامعية بالقصور عن تكوين نظرة وافية وسليمة للعلوم الإسلامية، لعدة أسباب قد لا يتسع المقام لتفصيلها، ومن أهمها: غياب رؤية واضحة ومنهج محدد المعالم، وغايات مرسومة من تدريس العلوم الإسلامية.

فالمناهج القائمة اليوم في جامعات وكليات الشريعة والتعليم إجمالا تحمل تفسير الاختلالات والإخفاقات التي مُني بها العقل المسلم، لتكريسها ثقافة النقل الببغائي، وتغييبها وعي العقل في العملية التربوية، وزاد الطين بلة انبهار العالم بنتاج حضارة الغرب القائمة على تقديس العقل واعتباره المصدر الوحيد المعتمد والأمين لكل المعارف والعلوم.

هذه الحضارة استطاعت اليوم فرض هيمنتها على العالم، وحملت الناس على اعتناق فلسفتها ورؤيتها للكون والحياة، بما حققته من تقدم باهر في علوم المادة، لاستفادتها من القراءة الواعية لكتاب الكون، غير أنها تعاني ضمورا وانحرافا خطيرا في جانب الروح، لبعدها عن كتاب الوحي، وتخبطها في تجارب فاشلة ومذاهب قاصرة لم يجن الإنسان منها غير الشقاء والضياع.

فقدان التنسيق والتكامل بين المقاييس المعتمدة ومفرداتها المقررة، وهذه نتيجة للارتجال في وضع البرامج، وعدم استقرارها، وتأخر اعتمادها- وهذا بالنسبة للجزائر خصوصا- مما ترك الباب مفتوحا أمام الاجتهادات الخاصة، حسب المؤسسات والمجالس العلمية والأساتذة المدرسين.

إن الانسجام والتكامل ضروري بالنسبة للتخصص في العلوم الإسلامية، ولسنا بحاجة إلى البرهنة على ما هو بديهي فنقول بأن علوم اللغة العربية من النحو والصرف، والأدب والبلاغة، مواد ضرورية لاستيعاب وفهم القرآن وعلومه، والتفسير والحديث، فمثل هذه المواد من حاجات المنهاج التي لا يمكن الاستغناء عنها، إضافة إلى الاقتصاد والقانون وفلسفة التاريخ، وعلم النفس وعلم الاجتماع، فضلا عن اللغات الأجنبية، وتلك علوم ضرورية لتخريج الرجل الفقيه الذي يعي واقعه، ويعيش مجتمعه، ويلبّي حاجات عصره ومحيطه، ويسعى لتقريب الشقة، ونزع فتائل الفتنة والشقاق التي زرعتها ظروف مختلفة في مسار الأمة عبر تاريخها الطويل. «إلا أن واقع العلوم الإسلامية في بعض جامعاتنا الجزائرية مغاير لكثير من الجامعات والتخصصات، وذلك بسبب غياب عنصر هام بين المواد والمقررات وهو

الانسجام، وحلّ مكانه الصراع والتنافر...[1].

العجز عن تغطية المقاييس المدرسة والاكتفاء بمفردات محدودة، أو منتقاة من البرنامج المسطر، بسبب تذبذب سير الدراسة، أو انعدام الحرص أو الضمير في المدرس، والمتابعة من قبل الإدارة. كل ذلك أفرز في النهاية نتائج غير محمودة وثمرات لا تستساغ.

اختلال وظيفة الكتاب الجامعي: كما أن وضعية الكتاب الجامعي في الجامعات والمعاهد الإسلامية، وبخاصة في الجزائر، تمثل عمقا آخر في المشكلة، وسببا هاما في تفسير الظاهرة، فالكتاب الجامعي المقرر غير موجود أصلا، نظرا لسياسة التكوين بالجامعة الجزائرية التي تعمد إلى إحالة الطالب على المصادر المتنوعة، وعدم الاكتفاء بمقرر وحيد يحصر الطالب فيه، فتضيق نظرته ويصاب بجفاف المعلومات وضيق الأفق وسطحية التفكير. وهذا مقصد نبيل، لو تم تطبيقه على الوجه السليم، لكن المحذور هو نوعية الكتب التي تغزو السوق، ووضعية الطالب إزاء مصادر المعرفة المتوفرة القائمة على غلبة روح التقديس لك ما في المصادر القديمة، مما يفضي إلى تحديد نمط الصراع في العصور السابقة بكل تداعياته.

قضية الأستاذ: صلة الأستاذ بالمشكل تعود في جوهرها إلى تعدد الرؤى لدى أساتذة العلوم الإسلامية، لاختلاف المشارب ومصادر التكوين لديهم, ومع غياب منهج واضح المعالم، محدد الأهداف في التعليم الجامعي, وتمتع الأستاذ بمساحة شاسعة من الحرية في العملية التربوية، فقد غدا الأستاذ هو المنهج والكتاب المقرر والمصدر المعتمد في وقت واحد.

والنتيجة تخرج أنماط من الطلبة هم نسخ طبق الأصل لأساتذهم حسب قناعاهم الفكرية وتوجهاهم في تصور المذاهب والمدارس الإسلامية.

---

[1] – عبد الرحمن بابكر، **البرامج التعليمية ومشكلة غياب الانسجام بين المواد في معاهد العلوم الإسلامية**، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي حول طرق تدريس العلوم الإسلامية، -الواقع والآفاق-. المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. المحاضرة مرقونة بحوزة الباحث. ص 26.

والواقع أن خلل المناهج فتح الباب لخلل أكبر يتحمله الأستاذ الموجّه، هذا الأستاذ المفترض فيه أن يتسم بالموضوعية في تناول القضايا ودراستها، ويترك الباب مفتوحا أمام طلبته للحوار والنقاش، ويتجرد عند التعرض للقضايا الخلافية سواء في مجال الفقه أم العقائد أم التاريخ. غير أنه يفرض وصايته ويلزم طلبته بقناعته، وينصِّب نفسه قاضيا على الأشخاص والأحداث، لا معقب لحكمه، ولا علم فوق علمه. حتى أن من الأساتذة من يفرض حصارا فكريا على طلبته بتحذيرهم من قراءة بعض الكتب التي لا تتفق وقناعاته أو توجهاته الفكرية، وقد يكون ذلك تحت غطاء فتاوى شرعية من التحريم أو التبديع.

إن المشكل في هذا النوع من التفكير الإقصائي عند الأستاذ هو الذي يجعله يفرض وصايته على طلابه، ويحذرهم من الاطلاع على المنطق والفلسفة وعلم الاجتماع وغير ذلك من المواد التي يراها تتعارض ومنهج تفكيره، ولا شك أنه تفكير خاطئ لأنه صادر عن قناعة ذاتية، بأنه مالك للحقيقة المطلقة، دون نظر أو استعاب لما عند الآخرين، وقديما قال الإمام الشافعي: "رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب"، إن هذا النوع من التفكير الإقصائي يحمل بذور الصراع أكثر مما يحمل من بذور الوفاق، كما يحمل بين جنبيه عوامل التناقض والفناء، إذ هو فكر يهدم أكثر مما يبني، ويفرق أكثر مما يوحد، ويشتت أكثر مما يجمع، وخطورة هذا التفكير يتجلى في كونه يأخذ طابعا دينيا وعقائديا...[2].

لا شك أن الكثير من طلبة كلية الشريعة سيتخرجون مشلولين أو معاقين ذهنيا، والجامعة مسؤولة عن مثل هذه الإعاقة،... والعجيب أن يجد الطالب نفسه في قسم العقيدة منبوذا من طرف زملائه الطلبة في قسم أصول الفقه، وتتقاذفه الألسنة وتسمه بالضلال والابتداع، وربما بالزندقة، انطلاقا من المقولة المعروفة "من تمنطق فقد تزندق".. ..

إن المشكل الحقيقي للموضوع يتجلى في منهج التفكير، وأن هذا النوع من التفكير

---

2 ـ عبد الرحمن بابكر، **البرامج التعليمية**، ص 27.

مبني على الذاتية والأحادية والأنانية المفرطة، حيث يرى صاحبه الحق والصواب في جانبه وحده، وبالتالي يقصي غيره واصفا إياه بالانحراف والابتداع والضلال.

ونتيجة لهذا يبقى الصراع داخل كل مجتمع، ويضمر المسلم حقدا على أخيه المسلم، وتسوء ظنون الجميع ببعضهم. ويشتغلون بالتوافه ويستهلكهم الصراع الفكري والتنازع الاجتماعي، والتشرذم السياسي، وينسون القضية الجوهرية، وهي تبليغ الدين ونشر رايته وتعميم خيره للبشرية، وتغيب عن أذهانهم وضمائرهم حقائق الإسلام الكبرى وأصوله العامة، بعد أن استنــــزفت جهودهم مسائل جزئية ونزاعات هامشية، يزعمون أنها هي الدين الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان.

وكل الخطورة أن تصبح الجامعة الإسلامية وسيلة من الوسائل الكبرى لنشر الضغائن والأحقاد وزرع البلبلة والفوضى في المجتمع عن طريق الطلبة المتخرجين، والذين ستسند إليهم مهمة الإمامة وإصدار الفتيا وريادة المجتمع»[3].

إزاء هذا كانت مساعي التفاهم بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم الفقهية منها والفكرية عمليةً محفوفة بمخاطر كبيرة، لأن الانحراف الفكري شمل معاقل التوجيه العالي، ما دامت عقلية الإقصاء وتبني الأحكام المسبقة، وادعاء احتكار الحقيقة المطلقة سائدة وموجِّهة لكل أطراف الحوار الإسلامي. ولا يبدو أن خطرها ميسور الزوال، ولا قريب الأثر، ما دام المنهج القائم يحظى بتزكية قوية من القائمين على بعض هذه الجامعات، مع أنه منهج يتعارض وحقائق القرآن وقطعيات الإسلام.

التطوير الشكلي للعلوم الإسلامية، لم يحقق النتائج: حقا، لقد بذلت جهود مباركة لتطوير العلوم الإسلامية، وعرضها في قوالب حديثة وأثواب معاصرة، غير أن ذلك لم يغير من حقيقة الوضع شيئا، ما دام المضمون باقيا على حاله القديم، و لم يتغير جوهره العقيم.

---

3 — عبد الرحمن بابكر، **البرامج التعليمية**، ص 27.

أليس من المؤسف أن تبذل جهود خارقة لانتشال الأمة من وهدتها، بإنشاء هذه المعاهد والجامعات، وصرف الكم الوفير من الأموال والطاقات، غير «أن تغيُّرًا نوعيًّا ذا بال لم يحدث في هذا السبيل. تغيرت الأسماء والأشكال والألقاب والصور والمباني، لكن المضمون هو هو كما عهده أسلافنا في عصر شيوع التقليد. وإذا أعيد إنتاج شيء، فإنما يعاد إنتاجه بألفاظ ومصطلحات عصرية فقط، ليُكتب بشكل مذكرات أو دراسات أو أعمال جزئية محدودة، لا تحدث تغييرا عقليا أو منهجيا. ولذلك بقيت الأفكار الميتة –كما يقول ابن نبي– رحمه الله– شائعة فتية، يعاد إنتاجها بحيث صارت أقوى من كل محاولات التجديد، تتهاوى الواحدة بعد الأخرى أمامها، لأنها كانت تحاول تجديدا في الجزئيات والتفاصيل وليس في المنهج ذاته»(4).

ذلك أن مضمون البرامج، والمناهج المعتمدة، وما تحويه الكتب والمقررات، والرؤية التي يحملها القائمون على التكوين والتوجيه، ظلت برمتها نتاج عصور الضعف، تحمل طابعه وروحه، وتتبنى مقولاته ومفاهيمه، فكان منطقيا أن تنتج ثمراته، وتفرز عصارته، وهي جيل من المثقفين محدودي النظر، يحاكمون الأصول إلى الفروع، والوحي إلى أقوال الرجال واجتهادات البشر، باعتبار هذا الفهم هو المرجعية المعتمدة لتمييز الخطإ والصواب عند اختلاف الناس. إذ يعدّ البعض فهم أسلافهم وحده المعيار، وليس نصوص القرآن وسنة المختار(5). والأدهى أن هؤلاء يتهمون كل محاولة لمراجعة الموروث الفكري –مهما كان صاحبها صادقا وأهلا للاجتهاد– بأنها ابتداع في الدين، ومكيدة تَلَــبَّست بثوب النصح والإرشاد، وتوصم جهود الإصلاح بأنها جرأة على الأوائل، وهدم للأصول، ويُرمى صاحبها

---

4 – انظر: **كتاب مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات**، محاضرة الدكتور طه جابر العلواني، "العلوم النقلية بين منهجية القرآن المعرفية وإشكالية عصر التدوين"، ص87.

5 – ينظر: حسن فرحان بن حسن المالكي، قراءة في كتب العقائد، ص10.

بكل نقيصة وتهمة عرفها تاريخ الفكر الإسلامي من إرجاء واعتزال وخروج وتشيّع، وثلب للسلف، واتباع للهوى، وانبهار بالغرب وانسياق وراء بهرج حضارته الزائف.

وما عهد الناس بالشيخ محمد الغزالي ببعيد، يوم أخرج لهم كتابه "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث"، فقامت دنيا بعضهم ولم تقعد، ممن لا يرتضيهم إلا نسخ التاريخ برمته، بل وتسليط العدسات المكبرة على بعض أخطائه، لتغدو المعيار السليم، والميزان الطريس، لغربلة إيمان الناس ومدى التزامهم بهذا الموروث.

ولسنا نحكم بصواب الرجل في كل ما قال، لكن نرفض منهج الهجوم الشرس عليه، وهدم كل ضوابط الشرع وأخلاقيات الحوار لأجل خلاف في مسائل اجتهادية، مما يعني أن جامعاتنا تعاني مناهجها اختلالات جوهرية، وأننا ما نزال في مراهقة فكرية، وطفولة عقلية. «ويكفي أن هناك كتبا وأبحاثا معاصرة، لا زالت على ذم أبي حنيفة وتبديعه وتضليله، ولا زال كثير من الحنابلة المعاصرين على تكفير سائر المسلمين من الطوائف الأخرى كالشيعة والمعتزلة، بلا تفريق بين المعتدلين والغلاة، وتضليل سائر الأشاعرة والصوفية، وهم معظم المنتسبين لأهل السنة والجماعة اليوم. ولا زال بعضهم على ذم بعض أئمة أهل البيت البريئين من غلو الأتباع، مع المبالغة في مدح ملوك بني أمية وتبرير مظالمهم»[6].

غياب استراتيجية لتوجيه البحث في العلوم الإسلامية: هذا الغياب أدّى إلى عدم رواج الدراسات الجادة في التقريب بين المذاهب، والاكتفاء بصدور دراسات تحمل شعار الأكاديمية، ولكنها نسخ طبق الأصل للمصادر القديمة في محتواها ومنهجها، ولا جديد فيها غير الشكل والإخراج. ونمط التكوين في الجامعة يجعل معظم الخرّيجين لا يهتمون إلا بما وُجّهوا إليه أثناء تكوينهم في مدرجات الجامعة، ولا يصدرون إلا عن تلك القيم والمفاهيم، التي تتبنى رؤى موجهة، وأحكاما مسبقة، تغلو في الجمود حتى تبلغ حد القداسة، فينأى بها

6 — حسن فرحان بن حسن المالكي، قراءة في كتب العقائد، ص14..

ذلك عن القسط والعدل، وبناء الرؤى على النظرة الموضوعية المنصفة، وهي شرط ضروري، وعامل أساسي للتقريب في وجهات النظر، سواء في المجال الفقهي أم العقدي أم الفكري على وجه العموم.

وهكذا تحيى المعارك الفكرية والهامشية التي عانى منها المسلمون لعدة قرون، وتهمل قضايا الأمة المصيرية، ويستمر مسلسل التغييب المقصود عن الشهود الحضاري المطلوب.

ولذلك فشلت محاولات التقريب بين المذاهب التي شهدتها بعض الدول العربية رغم صدق النوايا، وبذل جهود صادقة من علماء مستنيرين، أهمّهم ما تعانيه الأمة من ويلات التمزق والتشرذم، فاجتهدوا لتقريب الشقة، وفتح قنوات الاتصال والحوار بين المذاهب، فكان للأزهر فضل السبق إلى ذلك في مناهج تدريسه، ولكن المسيرة تعثرت، و لم تبلغ الغاية المرسومة، بسبب وقوف خصوم الفكرة حجر عثرة في طريق المشروع.

ثم تكررت القصة بفصولها مع الموسوعة الفقهية التي تبنتها وزارة الأوقاف بدولة الكويت، إذ انطلقت شاملة المذاهب الفقهية الثمانية، ثم اضطرت تحت الضغوط للاقتصار على فقه المذاهب الأربعة.

وسبب هذا الفشل يكمن في النظر بعين الريبة إلى بعض محاولات التقريب بين المذاهب وإزالة الجفوة التي اصطنعتها ظروف تاريخية معينة بين أبناء الأمة الإسلامية، ووصمها بتهم شتى، وأنها لمصالح شخصية أو سياسية، وتجاهل أن تكريس الفرقة وإطالة أمد الجفاء والنزاع لا يخدم إلا مصالح أعداء الأمة، الذين لا يفتأون يتخذون من اختلافاتنا معولا لهدم كل محاولات النهوض والتقدم في بلاد المسلمين، وفي ذلك أكبر ضمانة لاستمرار هيمنتهم وعلوّهم، وبسط نفوذهم الاقتصادي والفكري والحضاري على المعمورة.

أثر الخلل في فهم تراثنا ومخاوف تطبيق هذا الفهم: قد يتساءل البعض كيف استطاع الإسلام استيعاب حضارات الأمم التي أظلتها رايته، بجوانبها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وصبغها بصبغته المتميزة، دون أن يلغي الصالح منها مما لا يتناقض

ومبادئه وكلياته؟ وهل كان العلماء يواجهون تلك الفسيفساء من الوقائع والأحداث بنظر الحافظ المردد لما في النصوص فحسب؟، أم إن ثمة جهدا خارقا بذلوه لفهم الواقع وفقه النص، ثم الوصول إلى حكم صائب يحقق المقصد ولا يقفز على ضوابط النص؟ ثم لماذا عجزنا نحن عن أداء هذه المهمة، وقعدنا دون هذه المرتبة؟

ويظل السؤال يردد باستمرار: هل الخلل يكمن في فهمنا لمصادر التنظير؟، أم في فهمنا لفهم الأقدمين لها؟، أم في فهمنا لعصرنا؟ وهل تنبع مشكلاتنا المعاصرة من تعاملنا مع النص؟ أم من رؤيتنا للواقع، أم منهما معًا؟[7].

وكيف يمكننا الخروج من مأزق الخلافات التناحرية بين المسلمين، ونعيد لهم وحدتهم، واستمساكهم بأصول الدين؟أسئلة عديدة تلح وتنتظر الجواب الشافي والخطوة العملية، للخروج من نفق الصراع المدمّر الذي أتى على بناء الأمة، وأنهكها، وبدد طاقاتها في صالح المتربصين، ورسخ معتقد الكثير من المخطئين الذين يرون أن الدين سبب الفرقة والانقسام، وأن طريق الوحدة يتحقق بالتفصي من الالتزام بقيود الدين وما يحمله من تشريعات وأحكام.

إن ثمة جمهورا عريضا من المسلمين يعتقدون أن الرجوع إلى الإسلام، سوف يحمل بذور الصراع الديني، وحروبه الخطيرة، وسوف يعود بنا إلى عصر العمائم وتحكم أصحاب الرواية والنقل الببغائي في مصائر الناس، ويجدد عهد الجدل الكلامي العقيم بين الفرق والطوائف، من سنة وشيعة، ومعتزلة وأشعرية، وإباضية ومالكية، وقادرية وتيجانية، وتقوم سوق الخصام بين أنصار الجلباب وخصومه، وتحيي من جديد معركة النقاب، وتحرم الرياضات والألعاب، وتغلق دور المسرح ونوادي الهواة، وتظلل غشاوة قاتمة مناحي الحياة.

---

7 — انظر: **كتاب مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات**، محاضرة الدكتور طه جابر العلواني، "العلوم النقلية بين منهجية القرآن المعرفية وإشكالية عصر التدوين"، ص83.

وبعض هذه المخاوف نتاج منطقي له مبرراته، من سلوك بعض المنتسبين إلى الإسلام، والداعين إلى تطبيقه في واقع الناس، وافتقاد النظرة المستقبلية الراشدة، لدى فئة غير قليلة من المختصين –وهم خريجو الجامعات والكليات الإسلامية، لفقدهم النظر إلى الأمام واستشراف المستقبل، بل ظلوا منكفئين على اجترار التراث برمته، دون تمييز بين الوحي المعصوم، وتفسير البشر القاصر، ولا بين الثابت فيه والمتغير، يسقطون كل ما تقع عليه أعينهم منه على الواقع في فتاوى معلّبة مستهلكة، لم تعد صالحة لزماننا بعد أن تبدلت الظروف والأحوال، وإن ألبسوها لُباس العصر، ونشروها في الأنترنت وعبر الفضائيات.

المحور الثاني: قراءة في بعض المقاييس الدراسية بالجامعات الإسلامية.

تتجلى النظرة الأحادية في إقصاء الآخر أو تشويهه، أو تقزيم مساهمته، أو تقديمها من غير مصادرها. أو الحكم عليها دون الاعتماد على المنهج العلمي الصحيح. وتبرز هذه النظرة غير الموضوعية في مواد عديدة كالفقه، وتاريخ التشريع، والعقيدة، والأصول. والمقاصد. والسياسة الشرعية. وتاريخ الفرق والمذاهب.

في علم الكلام: من أخطر مسببات الخلاف بين المسلمين كتب العقائد وتاريخ الفرق والمذاهب، ومضمونها يعدّ من صميم المواضيع التي كرست التشرذم ووسعت الهوة، وأقامت جدرا من حديد بين أبناء عقيدة التوحيد. ومردّ ذلك ليس إلى طبيعة القضايا والموضوعات المدروسة في ثنايا هذه المؤلفات، بل إلى المنطلق والرؤية التي يصدر عنها أصحابها، ومن منطلقها كانت تصدر تلك الآثار. وعلى ضوئها تفسر الأحداث وتحلل الأفكار وتصنف الفئات والأفراد.

«إن موضوعات أصول الدين قد اختلطت بالفلسفات القديمة ثم بالصراع الفكري داخل العالم الإسلامي، مما أنتج آراء ذاتية لا تمثل مقرارات الوحي الإلهي، وإنما تمثل الصراعات السياسية والاجتماعية يومئذ، وليس من مصلحة المسلمين اليوم إحياؤها وتدريسها. لأنها تسحب الماضي على الحاضر، وتوقف تقدم التاريخ إلى الأمام، بل تعيد

تمزيق الأمة من جديد. ولعل هذا هو السر الكامن وراء الدراسات الاستشراقية في جامعاتها في إحياء تلك المقولات والاهتمام بها، والتمكين لها بين المسلمين(8).

والعجيب في الأمر أن هذه الكتب أفرزت لنا مئات المجموعات والفرق في مسار تاريخ الإسلام، استنادا إلى حديث الافتراق، وهو حديث لعلماء الرواية فيه كلام، وكثير من هذه الفرق لا يتعدى مستند تصنيفها رأيا نشازا ربما أبداه رجل عرضا في مجلس أو حديث عابر، وكان من المفترض أن يطويه النسيان، كسائر كلام الناس في كل زمان ومكان، لكنه يصبح بفضل هذه الكتب مقالة لها فرقة وأتباع، على أن ثمة آراء اتسعت وأصبح لها أنصار، كما استغلت السياسة بعضها فأحدثت زلازل في مسار الفكر الإسلامي، وفتنة اصطلى بنارها عدد غير يسير من أعلام الإسلام. ولا أدل على ذلك من قضية خلق القرآن وفتنة الناس بها بتوجيه من المعتزلة في عهد المأمون.

وتوزعت المسلمين هذه المصادرُ «وتفرق المنادون بها طوائف متنازعة يكفر بعضها بعضا، ويبدّع بعضها بعضا، ويستحل بعضهم دماء بعض. وخرجت العقيدة من وظيفتها التي كان ينبغي أن تؤديها من عبادة الله وحده، ومعرفة عظمته ومحبته وطاعته... إلى عمل فكري محض يورّث القلوب قسوة وشكوكا، والأمة فرقة وأحقادا، حتى أصبحت العقيدة في الأزمنة المتأخرة لا تعني عند الكثير من الناس إلا تتبع بعض المسلمين ما يرونه من المخالفات الفكرية عند غيرهم، مع تناسي الأخطاء الكبيرة لأفكارهم، ثم إتباع ذلك التتبع بالتكفير أو التبديع والتضليل والتفسيق، مع الاستعداء السياسي والاجتماعي!!» (9).

إن مبحث أسماء الله تعالى، على خطورته ودقته، قد اتجه اتجاها تجريديا عقيما، وكان

---

8 — انظر: **كتاب مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات**، محاضرة الدكتور محسن عبد الحميد، **العلوم الإسلامية وحياتنا المعاصرة، العقائد الإسلامية والتفسير**. ص235.

9 — محسن عبد الحميد، **تجديد الفكر الإسلامي**، ص21.

الأولى أن يُعنىَ فيه بمعرفة أثر هذه الأسماء والصفات على الخلق، وتجلية عظمة الخالق وتجليات صفاته في صفحة الكون البديع، ليزيد إيمان العبد بربه، ويحقق عبوديته وإخلاصه ومراقبته له في كل حين.

هكذا طغت الأشكال والمظاهر على اللب والمقصود، وضاع في خضمها الاهتمام بجوهر الدين المتمثل في تركيز الإخلاص في التدين، واحتمال الأعذار للمخالف، وحسن الظن به. وادعاء احتكار حقيقة الدين وجوهره في واحد، وما عداه فهو على باطل وضلال.

وكان الأولى الاشتغال بأثر علم العقيدة على السلوك، وتهذيب الأخلاق، لا الدخول في متاهات من الجدل العقيم الذي لا ينتج غير المراء والخصام، والعداوة والشقاق.

في الفقه والأصول: لما أناخ الجمود الفكري على المسلمين انكفؤوا على أنفسهم، وأوصدوا باب الاجتهاد، فعطلوا العقل المسلم عن مهمته، ثم حبسوا الناس في مذاهب أئمتهم، وحرّموا عليهم الاطلاع على فقه مخالفيهم، وفشا الجمود حتى أصبحت المذاهب بمثابة أديان يحرم اتباع بعضها لبعض، ولبث المسلمون على هذه الحال عهودا طويلة. وبقيت آثار هذا الفكر في بعض الجامعات التي تقتصر تدريس الفقه على مذهب واحد، وبعضها يتسامح في التوسع إلى دائرة المذاهب الأربعة في الدراسات المقارنة.

كما عمد البعض إلى التقزيم من دور الظاهرية في الأصول، واعتبار إنكارهم القياس مغمزا قلل من الاستفادة من منهجهم في فهم وتفسير النصوص.

وكان الصحابة يختلفون في المسائل الاجتهادية، ولا يختلفون في أصل المشروعية، وإنما كان خلافهم في أوْلى الأمرين، وأنهم جميعا على هدى، فلم يمتنع أحد من الصلاة وراء مخالفه، ولا اتهمه برقة الدين ولا بالمروق أو الضلال[10].

---

10 — انظر: ولي الله الدهلوي، **الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1398هـ/1978م، ص108-111.

وقد «يوجد في البلد الواحد مجتهدان فأكثر، كل يسوّغ لصاحبه الاجتهاد ولا يعيبه عليه، وأكثر ما عُهد منهم أن يقول أحدهم بخطإ الآخر في مسألة من المسائل، وقد يكاتبه فيما ينتقده عليه، أو يشافهه فيه، مع احترام كل منهم للآخر، بل حبّه له وثنائه عليه»[11].

وشواهد هذا الاحترام المتبادل أكثر من أن تحصى، منها: رسالة الليث بن سعد إلى الإمام مالك بن أنس، وقول الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، وقوله للإمام أحمد –وهو تلميذه-: إذا صح الحديث عندك فأعلمني به، وقوله كذلك: إذا ذُكر الحديث فمالك النجم[12].

وكان من المفروض أن روح التسامح التي ملأت قلوب الصحابة والأئمة الأعلام، تسري في دماء أتباعهم، لكن الأمر كان على خلاف ذلك فسرَت عدوى التنافر بين أتباع المذاهب، حتى استصدرت فتوى منع الاقتداء في الصلاة بالإمام المخالف في المذهب، على قاعدة أن العبرة في الاقتداء بمذهب المأموم لا بمذهب الإمام[13].

ورغم إنكار المنصفين من العلماء التعصب للمذاهب، واعتباره بدعة في الدين يأباها الوحي المنـــزل في نصوصه وروحه، ويخالف نهج الأئمة المجتهدين، فإن هذه الدعوى لا تزال صيحة في واد في عديد من مدرجات الجامعات المفترض فيها أن تكون السباقة إلى تجسيدها

---

11 — محمد الخضري، **تاريخ التشريع الإسلامي**، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط4، مطبعة الاستقامة، 1353هـ/1934م. ص357.

12 — محمد الخضري، **تاريخ التشريع الإسلامي**، ص357-358.

13 — ولئن زالت هذه الجفوة بجهود حركة الإصلاح في العالم الإسلامي، فإنها لا تزال سارية المفعول أزاء بعض المذاهب، فقد صدرت فتاوى معاصرة تمنع من الصلاة وراء الإباضية وتعتبرها صلاة باطلة، وعلى المأموم إعادة صلاته تلك. لأنهم أهل بدع وأهواء، ولا يشفع للإمامهم أن يكون فيها من الأوابين القانتين. وقد صدرت من هيئات الإفتاء في السعودية مؤخرا فتاوى من هذا القبيل تجدد هذا الحكم الخطير، وتزرع الشقاق بين المسلمين.

على صعيد الواقع العملي.

إن قيمة المذاهب الإسلامية نابعة من كونها وجوهًا عدة لشرح وتقديم الكتاب والسنة إلى الناس، فلا حق لأحد أن يكذب الآخر أو ينسب إليه البدعة، لأن الصحابة والأئمة لم يختلفوا في أصول الأحكام، بل اختلفوا فيما يعود على الأمة بالخير والتوسعة والمرونة[14].

في تاريخ التشريع: يلاحظ على تدريس هذه المادة إهمال تاريخ فقه المذاهب المندثرة أو القليلة الانتشار، إذ إن كتب تاريخ التشريع المعتمدة في الجامعات الإسلامية لاتُعنَى في عمومها بفقه غير المذاهب المشهورة، ولا تجد فيها تفصيلا لمنهجها الاجتهادي، ولا لتاريخ علمائها ومؤلفاتهم. ولا يكاد يعثر الدارس إلا على إشارات مقتضبة عنها، تَرِدُ مُخِلّةً أو مشوّهة أحيانا، مما يزكي الجفوة المصطنعة بين هذه المذاهب في نفوس الأجيال.

فالشيخ محمد أبو زهرة، -وهو المثل في الدعوة إلى التقريب بين المذاهب، والعمل لذلك طيلة حياته- يقول عن «الإباضيـــّة هم أتباع عبد الله بن إباض وهم أكثر الخوارج اعتدالاً، وأقربهم إلى الجماعة الإسلاميَّة تفكيرًا، فهم أبعدهم عن الشطط والغلو، ولذلك بقوا. ولهم فقه جيِّد، وفيهم علماء ممتازون،. ..ولهم آراء فقهيَّة، وقد اقتبست القوانين المصريَّة في المواريث بعض آرائهم». ومن آرائهم «أنَّ مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمُّونهم كفارًا. ويقولون عنهم: إنـــّهم كفار نعمة لا كفَّار في الاعتقاد، وذلك لأنـــّهم لم يكفروا بالله، ولكـــنـــّهم قصَّروا في جنب الله تعالى»[15].

لقد اجتهد الشيخ أبو زهرة في التخلص من الموروث الثقافي المتحيز، وسعى لاستخلاص الحقائق من مصادرها الثابتة، والتي تتحرَّى مصلحة الأمـــّة المسلمة، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة في مذاهبها وطوائفها.

---

14 — محسن عبد الحميد، تجديد الفكر الإسلامي، ص224.

15 — محمد أبو زهرة، المذاهب الإسلامية، ص127.

ورغم أنّ الأستاذ أبا زهرة يعترف أنّ الإباضيـّة يتّسمون بالاعتدال وينصفون مخالفيهم، وأنّ لهم فقهًا جيِّدًا مدوَّنًا، وأنّ لعلمائهم جهودًا في تحرير مذهبهم، فإنّ هذا كلّه لم يشفع للإباضيـّة عند أبي زهرة أن يخرجهم من نطاق الخوارج،»

وفي القاهرة حيث يعيش الشيخ أبو زهرة «دار الكتب» التي تضم مجموعة قيِّمة من كتب الإباضيـّة ما بين مطبوع ومخطوط ومصوَّر، منها في العقائد، ومنها في الفقه، ومنها في الأصول، ومنها في التاريخ، ولا شكّ أنّ الأستاذ أبا زهرة اطّلع على بعضها، ومن ذلك الاطّلاع عرف أن للإباضيـّة فقهًا جيِّدًا مدوَّنا، وحكم بأنّهم معتدلون منصفون لمخالفيهم. وكُنّا نتوقّع منه عندما يريد أن يذكر جملة من مقالاتهم أن يسلك أحد منهجين: إمّا أن يعبّر عن مقالاتهم بلغته وأسلوبه هو، وأن يقرِّرها بعباراته بعد أن يستوعبها من مصادره.

وإمّا أن ينقل نفس عباراتهم، ويثبت نفس النصوص التي استعملوها وهذا المنهج أدقُّ وأدعى إلى الاطمئنان بالنسبة للقارئ العاديِّ الذي لا يعرف مقالاتهم»[16].

«يرى الإباضيـّة أنّ مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمُّونهم كفارًا، ويقولون عنهم إنّهم كفّار نعمة لا كفّار في الاعتقاد».

لقد بقيت هذه العبارة بحروفها أو بتصرُّف قليل تنتقل بين كتب المقالات عن الإباضيـّة عشرة قرون كاملة، ولست أعرف على التحقيق أوَّل من قالها ولكنَّك تعثر عليها عند أوائل من كتب في هذا الموضوع كالأشعريِّ والملطيِّ وغيرهما، وقد كانت تأتي على أقلام الكتّاب السابقين وألسنة المتحدِّثين منهم من أصحاب هذا الفن؛ إمّا عن حسن نيّة وجهل بحقيقة مقالات الإباضيـّة، وإمّا بقصد التشنيع عليهم وزرع كراهيَّتهم في قلوب بقيَّة المسلمين. ولا شكَّ أنّ أيَّ مسلم إذا قيل له إنّ الإباضيـّة يعتبرونك غير مسلم

---

16 — علي يحي معمر، **الإباضية بين الفرق الإسلامية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1976م. ص83.

ويرونك كافرًا يتملَّكه الغضب ويثور على الإباضيـــَّة ويعتبرهم فرقة ضالَّة ظالمة تستحقُّ اللعنة، ولن ينتظر منك أن تشرح له الفرق بين معاني الكفر، وقد وصل أولئك الذين يسعون إلى هذه النتيجة إليها بالفعل وربَّما إلى أكثر ممَّا أرادوا أو توقَّعوا في بعض الأحيان...

إنـــَّه كان حقـــًّا عليه أن يقف وقفة تأمُّل وتحقيق كما وقف زميله الأستاذ إبراهيم محمَّد عبد الباقي حين عرض للموضوع فقال في كتابه القيّم: «الدين والعلم الحديث» وهو يتحدَّث عن الإباضيـــَّة (ص269) مايلي: «لا يكفِّرُون أحدًا من أهل القبلة إلاَّ إذا أخلَّ بالاعتقاد الإسلاميِّ، كإنكار ما علم من الدين بالضرورة، وكأن ينكر إنسان صفة من صفة الله تعالى أو نبـــيًّا من الأنبياء أو حرفًا من القرآن الكريم»[17]. وبين العبارتين فرق شاسع، في الدلالة والوضوح.

«على أنَّ الإباضيـــَّة حين يطلقون كلمة الكفر على من يستحقُّها لا يفرِّقون بين موافقيهم ومخالفيهم، لأنـــَّها في الحقيقة إنـــَّما تدلُّ بوضعها على معان لغويَّة محدَّدة نقلها الشارع أحيانـــًا فاستعملها للدلالة على حقائـــق شرعيَّة باعتبارات محدَّدة فلا أساس لحشر الإباضيـــَّة ومخالفيهم في الموضوع.

والواقع أنَّ كلمات الكفر، والإيمان، والنفاق، والعصيان، والشرك، والكبيرة، والإسلام، من المباحث اللغويَّة والمصطلحات الشرعيَّة أو الحقائق الشرعيَّة التي تناولتها أقلام أكثر علماء الإسلام واختلفت أنظارهم فيها حينـــًا واتـــَّفقت حينـــاً آخر، وطال فيها الجدال حتَّى بلغ حدَّ المراء في بعض الأوقات، وللإباضيـــَّة في هذه المواضيع مفاهيم كما لغيرهم، والذي ساعدهم أن يطلقوا كلمة كافر على آكل الرشوة من الإباضيـــَّة ومن غيرهم هو قول الرسول (ص): «**الرشوة في الحكم كفر**» وعلى من أتى كاهنـــًا أو عرَّافـــًا فصدَّقه قوله (ص): «**من أتى كاهنا أو عرَّافا فصدَّقه فيما قال فقد كفر بما أنزل على**

---

17 — علي يحي معمر، **الإباضية بين الفرق الإسلامية**، ص87/88.

محمَّد» وعلى من تهاون بصلاة، قوله (ص): «**من ترك الصلاة كفر**» وعلى من وجب عليه الحجُّ فلم يؤدِّه، قوله تبارك وتعالى: **{وَللهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ اِلَيْه سَبِيلاً، وَمَنْ كَفَرَ فَاِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ العَالَمِينَ}** (آل عمران: 97) وعلى من يتعامل بالربا قوله تعالى: **{يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ واللهُ لاَ يُحِبُّ كلَّ كَفَّارٍ اَثِيمٍ}** (البقرة: 276) إلى كثير من هذه النصوص التي وردت بهذا المعنى والتي إذا أمكن تأويل بعضها بالشرك أو الردَّة فإنَّ بعضها الآخر لا يمكن تأويله إلاَّ على كفر النعمة الذي هو بمعنى العصيان أو الفسوق، أو ما يطلق عليه أصحاب الحديث: «كفر دون الكفر».

فما ذنب الإباضيَّة إذا استعملوا هذه الكلمة في وصف العصاة الذين يرتكبون تلك الموبقات أو ما يشبهها ــــ وهم على يقين أنَّ الرسول (ص) حين وصف المرتشي والمرابي ومن بعدهما بالكفر لم يحكم عليهم بالشرك أو الردَّة والخروج من الملَّة، فاستعمل الإباضيَّة كلمة الكفر في المواضيع التي استعملها رسول الله (ص) وفيما بشبهها، ولم يريدوا بها في ذلك الحكمَ بالشرك أو الردَّة والخروج من الملَّة...

إن الإباضيَّة في استعمالهم كلمة الكفر على العصاة، لا يفرِّقون بين مخالفيهم وموافقيهم، فليس من حقِّ الأستاذ أبي الزَّهرة أن ينساق مع الأقدمين فيقول: «إنَّ مخالفيهم ليس مشركين ولا مومنين ويسمُّون كفارًا».

بهذا التعبير الملتوي الغامض الذي يثير الحفائظ، ويجلب السخط، ويوهم أن الإباضيَّة يحكمون على غيرهم من جميع المسلمين بالشرك لأنَّ الكلمة التي يبقى صداها يرنُّ في ذهن المسلم بعد أن يقال له: إنَّ الإباضيَّة يقولون عنك أنَّك لست مشركا ولست مؤمنًا ولكنَّك كافر أنَّه حكم عليه بالخروج من الإسلام، وهذا ما لا يتقبَّله مهما تورَّط في ارتكاب الموبقات...

فليت أستاذنا أبا زهرة حاول إسكات هذه النعرة، وسدَّ هذه الثغرة، وأطفأ هذه الجمرة، ودعا إلى التسامح والانفتاح بين طوائف المسلمين جميعًا.

ويقول الأستاذ أبو زهرة عن فقه الإباضية: «ولهم فقه مدوَّن، وللإباضيـَّة جهود في تحرير مذهبهم»[18]. وفي موضع آخر قال: «ولهم فقه جيِّد وفيهم علماء ممتازون».

أطلق الأستاذ أبو زهرة هذه الأحكام على الإباضيـَّة فقههم ثُمَّ انصرف عنهم كأنَّما كان يفرُّ من ملاحقة لعنة تاريخيَّة، ولم يقف إلاَّ حينما بدأ يكتب عن المذاهب الفقهيَّة، فكتب عن كل المذاهب عشرات الصفحات،...ولكنَّه لم يكتب عن الإباضيـَّة شيئًا. فما الذي أطلق قلمه هناك وقيَّده هنا؟...

لماذا يقف شيخنا أبو زهرة من الإباضيـَّة هذا الموقف؟ أكلُّ ذلك لأنَّ أقلاما يحترمها ذكرت أنَّ الإباضيـَّة فرقة من الخوارج؟ وماذا يضرُّ أبا زهرة لو بحث بنفسه عن معنى الخارجيـَّة في عقائدهم وسلوكهم ليتحقَّق من الحكم عليهم، ولعلَّه لو فعل لوجد معنى الخارجيـَّة بالعقيدة والسلوك أوضح وأظهر في كثير مِمـَّن يرمي الإباضيـَّة بذلك مصداقا للمثَل العربي القديم: «رمتني بدائها وانسلت» ولَمَا وجد في عقائد الإباضيـَّة وسلوكهم أي أثر للخارجيـَّة» [19].

في مادة التاريخ: لم نستفد في تدريسنا لتاريخنا الإسلامي زبدته المتمثلة في الاعتبار والادكار. وكان من المفروض في مدارج الجامعات، أن يركز في هذا المجال على الاستفادة من التاريخ دون محاكاته ولا تقديسه. لكن الذي حصل هو المحاكاة والتقديس، وتناسي معايير النقد والاعتبار التي وضعها القرآن، ولأجلها أورد قصص الأنبياء والأمم الغابرة في عديد من السور والآيات.

- والمنطق السليم يلزمنا إجراء عملية فرز للتاريخ، بفصل وقائعه عن مبادئ الإسلام، وعدم اتخاذ الأحداث تفسيرا للنصوص.

---

18 ــ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج2، ص53.

19 ــ علي يحي معمر، **الإباضية بين الفرق الإسلامية**، ص93.

ورغم أن مكتبات العالم تزخر بآلاف المؤلفات والأبحاث عن تاريخ الإسلام الناصع، وإسهام المسلمين في تطور البشرية في مختلف مجالات المعرفة، وتقديم نماذج عليا في الرقي والحضارة، بيد أن ذلك لم يخرجهم من النفق المظلم الذي دخلوه منذ قرون، لاكتفائهم بمجرد التغني، وقصورهم عن مرتبة التمثل والاعتبار. تمثل المعاني السامية والحقائق الثابتة، والاعتبار بأخطاء الماضي والانحراف عن معالم الإسلام.

"فلو تركنا هذا الماضي المشرق بكل ما فيه من حسنات وسيئات وجئنا إلى حركتنا الحاضرة في مواجهة الحضارة المعاصرة والمشاكل المتنوعة الخطيرة التي نعاني منها، نجد أن جهود الفكر الإسلامي فيه، على الرغم من معالجته لكثير من القضايا الحديثة، لا ترتفع إلى مستوى التغيير الحضاري المطلوب، كمًّا وكيفا ومساحة.

ولذلك فإن الحديث عن حاضرنا ومستقبلنا غدًا، أهم وأكثر ضرورة الآن من استمرار حديثنا عن ماضينا بكل أبعاده، لسبب واضح، هو أن ذلك الماضي ذهب مع الماشين، ولنا اليوم حاضرنا ومستقبلنا اللذين علينا أن نفكر في جوانبهما ومعضلاتهما، بكل ما برز عندنا وعند غيرنا من تغيير وتطور".[20].

تشويه تاريخ بعض الطوائف: وذلك مثل النظرة السلبية إلى الصوفية وأتباعها، وحشرهم في زمرة أهل البدع، والخلط في المفهوم بين الزهد الإيجابي والتصوف الغالي. واعتبارها جميعا خارج الدائرة الصحيحة للإسلام. والإنصاف يقضي أن الصوفية المعتدلة، تمثل الزهد الحقيقي الذي جسده الرسول والصحابة الكرام، وقد أسهمت في نشر الإسلام، والدفاع عن حرماته، خلال الغزو الصليبي لكثير من بلاد المسلمين.

وكذلك الحال بالنسبة للإباضية. فهم خوارج رغم أنفهم. ويحمّلون كرها أوزار الخوارج عبر التاريخ، بل وحتى تطرفات المنتسبين لأهل السنة أحيانا، كأحداث الجزائر

---

20 — محسن عبد الحميد، تجديد الفكر الإسلامي، ص166.

الأخيرة، التي تحسب عليهم وهم منها براء.

ومن الطريف ذكر قصة واقعية لها دلالتها على نمط التكوين الجامعي وتكريسه الفرقة بين المذاهب، فقد التقيت في عمّان في أفريل سنة2001 بدكتور عراقي يدرس التفسير في جامعة بغداد، وجرّنا الحديث إلى مآسي الجزائر، ثم سألني عن وضع الإباضية فيها وضلوعهم في أحداثها، مبررا سؤاله بأن أستاذا زائرا من المغرب ألقى محاضرة ببغداد، ذكر فيها أن ما يجري في الجزائر سببه وجود الإباضية بها، وهم من الخوارج الذين يحملون هذا الفكر ويمارسونه في الواقع.

استغربت للسؤال، وأجبته بإيجاز، قائلا: إن الحقيقة على خلاف هذا تماما. والدليل أنه لا يوجد في أي إباضي له ضلع من قريب أو بعيد في هذه الأحداث. وهو أمر يعرفه عندنا الخاص والعام.

هذا نموذج واقعي لتوارث الأخطاء التاريخية وتفسير الواقع بها، من أناس ينتمون إلى الجامعات ومراكز البحث العلمي، ويفترض فيهم الموضوعية وتحري الحقيقة العلمية، ولكن...

في السياسة الشرعية: تتجه بحوث السياسة الشرعية من منطلق الفكر التبريري لمسار نظام الحكم في الإسلام، والحال أن "كل منصف يحكم بالحق، يعلم علم اليقين أن الحكم السياسي الإسلامي القائم على أساس الشورى وتحقيق الاندماج الكامل بين الحاكم والمحكوم وإظهار كرامة الإنسان المسلم، وعدّه مشاركا في الحكم مسؤولا عن تطبيقه، قد سقط في صفّين، وأن أُسرًا وعوائل معينة، بدعاوى لا دليل عليها هي التي تسلطت وحوّلت الشورى إلى ملك عضوض"[21].

غير أن فهوما وتأويلات مُنحت لهذا الانحراف ثم أصبح هو الصواب، وما عداه

---

21 ــ محسن عبد الحميد، تجديد الفكر الإسلامي، ص167.

مخالف للنصوص المروية، وعلى ضوئه يقع الفرز بين طوائف المسلمين إلى اليوم.

فماذا أفاد الإسلام بتكريس هذا الخطإ، غيرَ منح شرعية الاستبداد، وفسح المجال له واسعا لاستذلال المسلمين، وإن رغمت قواطع النصوص وحقائق الدين.

ولا نتهم حكام المسلمين بالانحراف جملة وتفصيلا، غير أن قليلين منهم بعد العهد الراشدي مثلوا حكم الشورى الصحيح، وكثير منهم كانوا مستبدين في اتخاذ القرارات الخطيرة، وفي التصرف في أموال الأمة. ولم يشركوها في صنع تاريخها على الوجه الأكمل، فوقع تجاوز على الحقوق، وأُلزم الناس صيغ الحكم الظالم، وأَلِفوه عبر القرون، حتى رأوا ذلك قدَرا مقدورا عليهم، لا جدوى من مقاومته ولو بالوسائل السلمية، وإلا وصموا بتهمة الخوارج عن الجماعة وعن الدين.

"فنحن اليوم بحاجة إلى مزيد من الدراسات التجديدية الأصولية العميقة، وجرعة كبيرة من الجرأة في رفض الواقع التاريخي الظالم"(22).

المحور الثالث: جهود إصلاح المنظومة الجامعية وشروط نجاحها.

الجهود السابقة لتقويم علوم الشريعة في الجامعات: نظرا لما تقوم به مؤسسات علوم الشريعة، لا سيما الجامعات من دور إيجابي وفاعل في إحياء الإسلام في نفوس المسلمين، والمحافظة على سلامة الفكر الإسلامي بعيدا عن الجمود والانحراف، فإن الحرص على قوة هذه المؤسسات وسلامة توجهها، من الأمور الضرورية اللازمة لتمكينها من القيم بدورها على أحسن وجه. لذلك قامت ندوات ومؤتمرات عديدة لتحقيق هذه الغاية الوظيفية الهامة. منها:

1. المؤتمر الأول للتعليم الإسلامي في مكة المكرمة، عام 398هـ/1977م.
2. مؤتمر الدراسات الإسلامية في الجامعات، عقد في جامعة أم درمان الإسلامية في

---

22 ـ محسن عبد الحميد، تجديد الفكر الإسلامي، ص169.

السودان، عام 1398هـ/1978م.

3. مؤتمر الرياض، عام 1399هـ/1979م.
4. مؤتمر القاهرة، عام 1406هـ/1986م.
5. سلسلة محاضرات في الموضوع نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في صائفة 1992م.
6. "**مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات**". الذي عقد في الأردن برعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وجمعية الدراسات والبحوث الإسلامية. والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، بتاريخ 19-23 ربيع الأول 1415هـ/23-26 آب 1995م في عمّان.

وفي هذه المؤتمرات تم التركيز على أهمية مؤسسات علوم الشريعة لا سيما في الجامعات، ودورها الإيجابي الفاعل في حياة المسلمين، والمحافظة على سلامة الفكر الإسلامي بعيدا عن الجمود والانحراف. مما يؤكد ضرورة الحرص على قوة هذه المؤسسات وسلامة توجهها، لتمكينها من القيام بدورها باعتبارها المنطلق الأساس للفكر الإسلامي، وميدان إعداد العلماء والدعاة الذين يؤمل منهم الإسهام الفاعل في إخراج الأمة من أزماتها المتعددة، ومنها مشكل التنافر بين المسلمين، وإحلال التفاهم والحوار الهادئ الهادف بين المدارس والمذاهب المختلفة. وقيادة المجتمع الإسلامي والإنساني نحو تحقيق السعادة التي أرادها الله للإنسان في الدنيا والآخرة[23].

وخلص المؤتمر إلى توصيات هامة تتلخص في:

1. مراجعة مناهج التعامل مع العلوم الشرعية لتطويرها من حيث الشكل والمضمون والمنهج واختيار القضايا. حتى يكون بمقدورها تمكين الطالب من التعامل مع ما يستجد من الواقعات، وما يكتنف المجتمعات المعاصرة في عالم اليوم من متغيرات، مع مراعاة الضوابط الشرعية لهذا التطوير والتجديد.

---

23 — انظر: **كتاب مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات**، ص97.

2. بلورة منهجية للتعامل مع الكتاب والسنة النبوية الشريفة، ومع التراث الإسلامي.
3. تطوير منهجية معرفية لبناء العلاقة السليمة بين معارف الوحي والعلوم الإنسانية والاجتماعية.
4. مراجعة الخطط الدراسية لبرامج الدرجات الجامعية المختلفة في علوم الشريعة. بحيث يحقق كل برنامج التأهيل اللازم للدعاة والقيادات الفكرية القادرة على بحث القضايا المعاصرة والملحة وتحريرها وتحقيقها. وتطوير محتوى المقايس بما يوازن بين طبيعة المادة وصلتها باحتياجات العصر، بحيث يتمكن الطالب من تحقيق الأخوة الإسلامية المتميزة، والتفاعل من خلالها مع مقتضيات العصر.
5. الاهتمام بإعداد الكتاب الدراسي الذي تتوافر فيه شروط الكتاب المنهجي من الناحية الفنية والفكرية، وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى اعتماد كتب عصرية مقررة، وضرورة العودة إلى المراجع الأصلية، والتعامل مع كتب التراث وتمييز ما يصلح منها للاقتباس، وما يبقى تاريخا يدرس للاعتبار.
6. العناية الفائقة في اختيار المدرس القدوة في تقواه وأخلاقه، على أن تتوافر فيه الخبرة والكفاءة، والعمل على تطوير قدرات المدرسين باستمرار، من خلال دورات تدريبية عالية المستوى، تمكّنهم من متابعة الاتصال بمصادر المعرفة في موضوعات التخصص، وفي قضايا الواقع وظروف المجتمع.
7. العناية الفائقة في اختيار طلبة علوم الشريعة، ممن تتوافر فيهم الاستقامة والدين والرغبة في دراسة تلك العلوم، والاهتمام بالجوانب المتعددة لشخصية الطالب من الناحية السلوكية والخلقية والفكرية، بحيث تحقق متطلبات التكامل والتوازن في هذه الشخصية.
8. إعداد سلسلة من الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة لمعالجة المشكلات الكبرى في تراثنا الإسلامي، باعتبار هذه الندوات قنوات هامة ومخابر أساسية لإنضاج القضايا والإشكاليات المعرفية والمنهجية. تتناول فيها: منهجية التعامل مع القرآن ومع السنة ومع

التراث الإسلامي، ومع التراث الغربي. كل بما يتميز به من خصائص وسمات.

9. العناية بدراسة تاريخ العلوم الإسلامية وتطورها ومصادرها، واعتبارها صورا لتطور الفكر وحركته عبر الزمان والعلوم. وبيان مواطن الإبداع والتوقف في سياقها التاريخي والجغرافي والفكري، وكيفية استخدام تلك العلوم في وقتنا الحاضر، لتحقيق الأهداف المطلوبة ومواجهة القضايا المستجدة.

10. توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا في الجامعات لتكون جزءا من التراكمات المعرفية المنضبطة منهجيا، بحيث توجّه نحو معالجة أهم المشكلات المعرفية، والتحديات التي تعاني منها الأمة في الوقت الحاضر، والعمل على تحديد الهوية الثقافية والمعرفية للأمة [24].

هذه المعايير التي تقيم الرؤية الصحيحة، الواعية الناقدة، القادرة على بناء المعرفة السليمة، بشكل منهجي، قائم على استيعاب اجتهاد الأقدمين، وتفسير الواقع المعاصر، والاستفادة من تطور العلوم، وفق ضوابط المعرفة الصحيحة. لتفادي النظرة التجزيئية إلى علوم الشريعة التي أفرزت نتائج سلبية في المنهج والتصور والسلوك، وأوهنت من حبال المودة، والتفاهم بين المسلمين. وغيبتهم جميعا عن الحياة، وسلبتهم مقومات الشهود الحضاري.

الأساس العلمي والخلقي للعلاج: إن رحابة الأفق العلمي وسعة الاطلاع أمر بالغ الأهمية في تحقيق التفاهم بين المسلمين، لما له من أثر كبير في محاربة التعصب والانغلاق.

فمن المعلوم أنه كلما اتسعت ثقافة الإنسان، أستاذا كان أم باحثا أم طالبا، قلّت نزعة التعصب عنده، وغدا مستعدًّا لتقبّل الآراء المخالفة، وتحرر من ربقة الانغلاق الفكري، ورفض الآخر، وتلك خطوة لازمة لإيجاد ذهنيات متفتحة، وعقليات علمية مقتدرة في جامعاتنا، بما يحقق التفاهم بين المسلمين، على أسس الحوار الحضاري، المستنير القائم على ركائز الخلق الرفيع من التواضع والإنصاف، وحسن الظن، وسعة الصدر، واحتمال العذر،

---

24 — انظر: **كتاب مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات**، ص99-103.

وفق تعاليم القرآن ومبادئه السامية.

بهذا وحده يمكننا فتح السبيل لمراجعة متأنية لموروثنا الثقافي والفكري، وفق موازين القرآن الصريحة والسنة الصحيحة، وتمييز الغث من السمين، والعدل في إصدار الأحكام وفق الدليل، ولو على أقرب الأقربين. وبهذا يمكن للجامعات الإسلامية، فتح حوار اختياري داخلي بين المسلمين، يكون تدريبا على حوارات مفروضة بين المسلمين وغيرهم، سواء من أصحاب الديانات الأخرى، أم من المنتسبين للإسلام ممن استهوتهم حضارة الغرب وفكره، فتعلقوا بها وتنكّروا لأصالتهم ومبادئ دينهم، وانسلخوا من جلدتهم تماما، وغدا بعضهم معاول هدم في صرح الأمة الفكري والثقافي، متخذين من الانغلاق والمصادرة وسوء الظن، وضيق الأفق لدى عقول أبناء الأمة ذريعة وحجة لرمي الإسلام بكل نقيصة، والتفلت من إساره، إلى رحابة الفكر المتحرر القائم على النقد والحوار، كما يدعون. فكان لزاما علينا امتلاك «نظرة استشرافية للمستقبل ونفكر في الإلحاد القادم، وعقيدة إبطال النبوات والتنصير والعَلمانية، فهذا هو الفكر الذي يجب محاصرته وإعداد الدراسات والبحوث حوله لحماية أبنائنا منه»[25].

وضرورة مثل هذه الأبحاث تأتي من قطعيات الأدلة الشرعية التي تأمر بالوحدة والتناصح والتعاون على البر والتقوى، وتأتي من مقتضيات عصرنا الذي تكالبت فيه علينا الأمم، فنحن أحوج ما نكون إلى معرفة حق الإسلام لجميع المسلمين، ومعرفة بعضنا معرفة صحيحة سليمة، بدون اختلاق مطاعن، أو مبالغة في ذم أو تجريح، أو إطراح ومديح.

وعندها يمكننا إعادة توظيف التراث بما يجدد مسار البناء الجماعي لحضارة الإسلام من جميع أبناء الإسلام، بكل ثرائهم الفكري الذي تحتضنه مظلة الإسلام، وتحتمله نصوص القرآن وسنة الرسول عليه السلام، وتستهدفه مقاصد التشريع وكليات الدين. حينها نكون

---

25 ـــ محسن عبد الحميد، تجديد الفكر الإسلامي، ص16.

قد خطونا خطوة مباركة تتلوها خطوات، وسقينا قطرة يعقبها غيث يحيي الأمل في النفوس، ويَعِدُ بشمس وحدة تشرق على ديار الإسلام بعد طول ظلام. رغم صعوبة المسار، وخطورة الهزات الارتدادية المنتظرة، لكنها عقبات لا تثني عزيمة الصادقين الموقنين بصواب المسير، وحتمية المصير، لإحياء الرشاد في الفرد والأمة على السواء.

ذلك ما يمكن تحقيقه بالعمل الجاد وأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لوضع برنامج جامعي متكامل في العلوم الإسلامية، يسعى لتحقيق هدف هذا الملتقى ويعمل للتقريب ورأب الصدع، وتوحيد الجهود للبناء السليم للمسلم المعاصر الذي يفقه دينه، ويعيش عصره، ويدرك أولويات عمله، ومجال الصراع حوله، وآليات وأدوات إدارة هذا الصراع، ليسهم في توجيه الشراع إلى البر الآمن، ويخرج أمته من دائرة التيه التي طالت، ولا يكون عونا لأعدائها في إطالة ليلها، ومضاعفة بلائها. بل يصبح وسيلة لإنقاذ البشرية من مساوئ الأفكار والنظم الاستغلالية التي شقي بها الإنسان، ولم يحقق بها حلم السعادة المنشود.